

واستغلال الخاص!!



وكيل وزارة التربية والتعليم لـ "الثورة":

570 مدرسة خاصة يتوجب عليها الالتزام بالقانون أو التوقف عن العمل

تعمل وزارة التربية والتعليم بحسب المعتاد للتحضير والتجهيز للعام الدراسي الجديد طبقا لوكيل الوزارة الدكتور فضل أحمد ناصر امطلي ، لكن المشكلة تظل قائمة في جانب آخر يبدو بعيداً تماماً عن أي تحضير أو تقييم ومتابعة ، ويتعلق الحديث هنا بالتعليم الأهلي والخاص الذي ينتشر بكثافة كسلعة تجارية رائجة .

ويرى الدكتور فضل في لقاء خاص لـ "الثورة" أن وضعية التعليم بشكل عام سمح لهذه القطاعات بالتوسع والانتشار، وتقليصها يرتبط بتطوير التعليم الحكومي والارتقاء به .

وكشف وكيل وزارة التربية لقطاع التعليم عن 570 مدرسة خاصة وأهلية تعمل في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية، منها من يعمل بدون تراخيص وقد صدرت تعميمات بتوقيفها عن العمل .

وأكد الدكتور فضل على ضرورة التزام هذه المدارس بالقانون والمعايير التي تنظم عملها ، وهناك عقوبات يجب اتخاذها ضد المخالفين ، لأن التعليم أهم من العملية التجارية والاستثمارية الأكثر سيطرة على بعض هذه المدارس والقطاعات التعليمية .



■ أغلبها يعمل بدون تراخيص والتجارة تطفئ على التعليم



التعليمية المحددة بالقانون ، ومن يخالف يجب ان يتوقف .

معيار ما أهم المعايير التي يجب أن تلتزم بها مثل هذه المدارس لتستمر في العمل ؟

حدد القانون هذه المعايير وعملت الوزارة كذلك على وضع مجموعة من البنود والإجراءات لكي يتم الالتزام بها والتقيد بما جاء فيها لكي لا تنحرف الرسالة التعليمية إلى عملية تجارية واستثمارية كما هو حاصل في أغلب هذه القطاعات التعليمية ، مثل هذا القانون هام جدا لإصلاح أوضاع التعليم الأهلي والخاص من ناحية التشريعات وتنظيم إصدار التراخيص ومستويات المعلمين وألية الدخول والقبول والتدريب والتوجيه ومستوى الانتشار الجغرافي وتقييم مخرجات التعليم الأهلي ، أيضا هناك معايير ينبغي الالتزام بها مثل الابتعاد عن الأسواق والمحطات النفطية ، اختيار المعلمين من ذوي الكفاءات .

تطوير يعني لا جدوى من الاستثمار الخاص في التعليم ، طيب لماذا يتوسع بهذا المستوى الكبير ؟ عندما نقيم هذا النوع من التعليم ينبغي أن ننظر لواقع التعليم بشكل عام ، وعندما نعمل على تطوير التعليم الحكومي والارتقاء به في هذه الحالة سينخفض مستوى التعليم الأهلي والخاص وسيقلص إلى أدنى مستوى ، والتعليم كما هو معروف مرتبط بالدرجة الأساسية بالمشجع وكلما عملنا على تحسين التعليم الحكومي سيتقلص التعليم الأهلي والخاص .



■ لقاء / محمد راجح

ما تقييمك للعملية التعليمية في اليمن مع بدء العام الدراسي الجديد وهل تسير في الطريق الصحيح نحو المستقبل وترتبط باحتياجات التنمية الشاملة ؟

في وزارة التربية والتعليم نعمل بحسب ما هو معتاد للتحضير والتجهيز للعام الدراسي الجديد في كل عام ، وفي هذا الجانب تم إيصال الكتاب المدرسي إلى جميع محافظات الجمهورية ، وتم في بعض المحافظات تجهيز وتزيم المدارس التي تضررت من الأحداث والحروب ، وأيضا إجراءات متعلقة بالمعلمين وإعادة توزيعهم ووضع المسائل الأخيرة على مستوى الجاهزية لبدء العام الدراسي ، أما من ناحية ما يخص العملية التربوية والتعليمية ووضعيتها ، فهي تعاني العديد من الإشكاليات والعراقيل والمصاعب تحد من تطورها وشموليتها وأثارها الإيجابية ، ولهذا فإن التعليم في البلد بشكل عام يحتاج إلى ثورة ، تبدأ من الطالب والأسرة والمجتمع والسلطات المختصة والمكاتب التنفيذية في المحافظات والمديريات ووزارة التربية والتعليم والحكومة ، ولهذا ينبغي أن تتكاتف كل هذه الجهات لإنقاذ التعليم من وضعه الحالي ، أيضا العملية التربوية والتعليمية تعاني من مخلفات الحروب والاختلالات الأمنية ، الأمر الذي يتطلب تكثيف التعاون مع مختلف الجهات المختصة لإنقاذ العملية التربوية والارتقاء بالتعليم .

مستوى

كيف تنظرون إلى مستوى التعليم الأهلي والخاص ، وهل شكل هذا النوع من التعليم إضافة نوعية



الأستاذ المشارك بكلية التربية جامعة صنعاء:

المدارس الخاصة إمكانياتها أضعف من الحكومية

يساهم في العملية التعليمية من خلال إنشاء المدارس الخاصة.. هل ساهمت هذه المدارس في تحسين مخرجات التعليم؟

- لا يوجد تحسين، لأنه نفس المقررات الدراسية يتم تدريسها.. المجتمع بدون عقيدة أو فلسفة واضحة.. أهم شيء مدخلات التعليم، وأهم مدخل هي العقيدة التي تحدد المجتمع.. وتجد مثلا لماذا تقدمت الدول الغربية؟ لأن لديهم عقيدة تحكمهم مثل المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاهتمام بالشخص العالم وليس الاهتمام بالمنطقة أو الأفراد.. فاليمن تعاني كما قلت من أوضاع متدنية تحيط بالتعليم.. فالتعليم الأهلي زاد الطين بلة كما يقولون.. يعني أن الإمكانيات لديها تكون أضعف من إمكانيات المدارس الحكومية.. لأنه يتم اختيار المدرسين بمعايير أضعف من المدارس الحكومية دائما اختيار المدرس تكون نوعيتهم أقل بأجور متدنية والكثير لا يأخذون حقوقهم في الأجور الكاملة مما يجعله لا ينتج.

العقيدة

* ألا ترى أن الجانب الاستثماري في القطاع الخاص ركز على جانب الربح أكثر من تحسين مخرجات التعليم؟

- كما قلنا نفس عقيدة الجانب الحكومي، العقيدة التي تحكم الناس في المجتمع عقيدة غير واضحة، عندما تكون عقيدة تتكلم عن التعليم يكون هناك مساواة وتكافؤ في الفرص التعليمية، وهناك معايير عالمية عندما يتم افتتاح مدرسة يجب أن تتوفر فيها هذه المعايير من حيث عدد الطلاب ونوعية المبنى ونوعية المدرس ونوعية الإدارة وغيرها من المعايير.. لكنها غير موجودة في اليمن.. ومن يضع مناهج التعليم هي المنظمات الأجنبية كما أنها تصرف على العملية التعليمية.

مساواة!

* أين دور وزارة التربية في مراقبة أداء المدارس الخاصة؟

- لا توجد رؤية حقيقية لدى الوزارات الحكومية وتكتفي بصرف ميزانيتها في السفريات وتعيين الأصحاب.. هناك نظام المحاصصة في اليمن، وبالتالي الوزارة تابعة لحزب معين، وبالتالي يكون حريصا لتحقيق مصالحه، المفروض أن تكون مساواة بين الناس، والأفضل هو الذي يتقدم.. لكن بالنسبة لنا دائما الأقارب هم الأكثر حظا.

المطلوب!

* ما هو المطلوب من الحكومة لتحسين مخرجات التعليم وتعزيز دور المدارس الخاصة؟

- على الحكومة أولا تحسين أداءها من خلال المحافظة على المال العام وتعمل على صرفه في إطار معايير حقيقية تصب في مصلحة الوطن.. فإذا حسنت الحكومة من أدائها صلح التعليم وكانت مخرجاته أفضل.

لا زالت مخرجات التعليم العام متدنية رغم مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية من خلال فتح المجال للمدارس الخاصة .

ولمناقشة دور القطاع الخاص في العملية التعليمية والواقع التعليمي وجودة مخرجات التعليم وأسباب ضعف التعليم كان لنا لقاء مع الدكتور فاروق أحمد حيدر الأستاذ المشارك في كلية التربية بجامعة صنعاء.. فكانت الحصيلة التالية:

■ لقاء / حسن شرف الدين

* بداية.. كيف ترى واقع التعليم العام ومخرجاته التعليمية؟

- مخرجات التعليم العام كما هو معروف متدنية جداً.. والسبب أن التعليم مرتبط بالأنظمة الموجودة في المجتمع، النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي وغيرها من العوامل.. وطبعاً اليمن كدولة من دول العالم الثالث تعاني من مشاكل في الفوضى الاقتصادية والمجتمع في نظرتهم إلى التعليم.. وبالتالي التعليم تابع يؤثر ويتأثر بهذه الأنظمة.. إلى جانب أن اليمن من الدول النامية التي تأخذ من الآخرين بما لا يتناسب مع مجتمعه.. يتم تدريس مواد بدون تطبيقها على الواقع المجتمعي اليمني، التعليم في الغالب يتجه في الاتجاه النظري، هناك ارتباط بين التعليم والتربية وهو تطبيق فيما يستفيد المجتمع منه.. لكن الذي يحدث في اليمن أن الطالب يعاني من كثرة المواد، وتكون كثرة هذه المواد هشاشة في مخرجات التعليم إلى

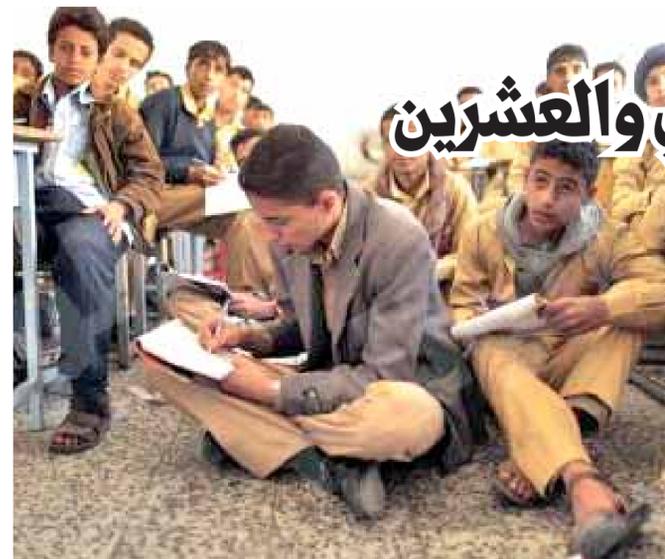


● د/ فاروق أحمد حيدر

جانب انتشار الغش، الذي أصبح منتشراً، وأصبحت الكثير من المدن تنافس بعضها البعض في أساليب الغش للحصول على المراتب الأولى على حساب التعليم الجيد.

لا تحسين

* منذ أعوام والقطاع الخاص



والعشرين